[83] وحيثيات وله بكل جهة وحيثية حكم آخر مخالف للحكم الذي له بجهة وحيثية اخرى، مثال ذلك الانسان الواحد كزيد مثلا يصدق عليه المقولات العشر التي هي أجناس عالية متباينة اجتمعت كلها فيه وصدقت عليه باعتبارات وجهات مختلفة، فهو من حيث كونه حيوانا جوهر، ومن حيث كونه طويلا كم، ومن حيث كونه ذا لون كيف، ومن حيث كونه ابا مضاف، ومن حيث انه كاتب فاعل، ومن حيث كونه متحركا منفعل، وهكذا في سائر المقولات العرضية فهو من حيث كونه جوهرا ليس بكم ولا كيف ولا غيرهما، ومن حيث كونه كما ليس بجوهر ولا كيف ولا غيرهما، بل الانسان ليس من حيث هو انسان الا انسانا دون غيره من العوارض اللازمة أو المفارقة فإذا سئل: هل زيد كاتب أو ليس بكاتب أو واحد أو كثير يمكن الجواب بكلا طرفي النقيض، فعلى هذا السبيل يجب ان يعلم هذا المقام (انتهى كلامه). وفي الكافي ايضا باسناده الموثق عن أبي عبد الله (ع) قال (1): من عرف انا لا نقول الا حقا فليكتف بما يعلم منا فان سمع منا خلاف ما يعلم فليعلم ان ذلك دفاع منا عنه. وباسناده عنه (ع) قال (2): أرأيتك لو حدثتك بحديث العام ثم جئتني من قابل فحدثتك بخلافه بايهما كنت تأخذ ؟ - قال: قلت: كنت آخذ بالاخير، فقال لي: رحمك الله. وفيه عن المعلى بن خنيس (3) قال: قلت لابي عبد الله (ع): إذا جاء حديث عن اولكم وحديث

---

1 - قال المصنف (ره) بعد نقله في الباب الذي اشرنا إليه في الحديث السابق (ص 52): " بيان - وجه الاخذ بالاخير ان بعض الازمنة يقتضي الحكم بالتقية للخوف الذي فيه، وبعضها لا يقتضيه لعدمه، فالامام (ع) في كل زمان يحكم بما يراه المصلحة في ذلك الزمان فليس لاحد ان يأخذ في العام بما حكم به في عام اول، وهذا معنى قوله (ع) في الحديث الاتي: انا والله لا ندخلكم الا فيما يسعكم ". 2 و 3 - هما ايضا في الوافي الذي اشرنا إليه (ج 1 ص 53 - 52). وقال بعدهما: " بيان - قد مر معناه ". (*)